Journal Homepage

https://aujeas.uoanbar.edu.iq

Anbar Journal of Economic and Administration Sciences

An analytical and applied study of the impact of integration between internal and external Sharia auditing on improving accounting presentation and disclosure: The case of Islamic banks in the Kurdistan Region of Iraq"

Hayder Ismael Fadhel | **Nazdar Abdulrazzaq Mawlood** | **Ismail Saleh Khalind**

Email: hayder.ismael@khcms.edu.krd | **Email:** nazdar.mawlood@su.edu.krd | **Email:** Ismail.khalind@su.edu.krd

Ministry of Higher Education and Scientific Research / Department of Accounting, College of Administration and Economics, Salahaddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq

https://doi.org/10.34009/aujeas.2026.164019.1181

ABSTRACT

The study aimed to identify the impact of integration between internal and external Sharia auditing on improving accounting presentation and disclosure in the case of Islamic banks in the Kurdistan Region of Iraq, and to demonstrate the importance of the complementary role of both types of Sharia auditing. To demonstrate this impact, a set of questions were used targeting specific groups within the study sample. A questionnaire was developed to obtain the study data, which was analyzed using the statistical program (SPSS 2025). To achieve the study's hypotheses, the study focused on the extent of banks' compliance with internal Sharia controls and the extent of reliance on independent external Sharia auditing to ensure the credibility and reliability of financial statements for relevant users. Therefore, the One-Sample t-test, arithmetic mean, standard deviation, coefficient of variation, and Cronbach's alpha coefficient were applied. Important results were obtained, including the commitment of Islamic banks in the Kurdistan Region of Iraq to internal Sharia auditing controls and their commitment to relying on external Sharia auditing to ensure the completeness of Sharia auditing work for both types on a regular and periodic basis, as this has a positive impact on accounting presentation and disclosure.

Cite as: Fadhel, H., Khalind, I., & Mawlood, N. (2026). "An analytical and applied study of the impact of integration between internal and external Sharia auditing on improving accounting presentation and disclosure: The case of Islamic banks in the Kurdistan Region of Iraq". AL-Anbar University journal of Economic and Administration Sciences, 18(1).

©Authors, 2026, College of Administration and economics, University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0)

Received: 2025 / 08 / 13

Accepted: 2025 / 09 / 30

Published:2026 / 03 / 30

Print ISSN:1998-8141

Online ISSN:2706-6010

Keywords: Sharia audit, internal Sharia audit, external Sharia audit, accounting presentation and disclosure.

دراسة تحليلية وتطبيقية لأثر التكامل بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي في تحسين العرض "والإفصاح المحاسبي: حالة البنوك الإسلامية في إقليم كوردستان العراق"

م.م. اسماعيل صالح خالند
الايميل :
Ismail.khalind@su.edu.krd

م.م.نازدار عبدالرزاق مولود
الايميل :
nazdar.mawlood@su.edu.krd

م.م.حيدر اسماعيل فاضل حميد
الايميل :
hayder.ismael@khcms.edu.krd

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي /قسم المحاسبة،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة صلاح الدين، أربيل، إقليم كوردستان ،العرا ق

https://doi.org/10.34009/aujeas.2026.164019.1181

المستخلص :

هدفت الدراسة الى معرفة أثر التكامل بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي في تحسين العرض والافصاح المحاسبي في حالة البنوك الاسلامية في أقليم كوردستان العراق وبيان اهمية الدور التكاملي للتدقيق الشرعي بنوعيها ولبيان هذا التاثير تم استخدام مجموعة من الاسئلة موجهة للفئات المحددة من عينة الدراسة من خلال اعداد اداة الاستبيان للحصول على بيانات الدراسة وتم تحليلها باستخدام برنامج الاحصائي (SPSS 2025) ولتحقيق فرضيات الدراسة على مدى التزام المصارف بالظوابط الشرعية الداخلية ومدى الاعتماد على التدقيق الخارجي الشرعي المستقل لضمان مصداقية وثقة القوائم المالية للمستخدمين ذات العلاقة لذالك تم تطبيق اختبار (One – Sample t– test) والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ومعامل الفا كرونباخ، وتوصلنا الى نتائج مهمة منها التزام المصارف الاسلامية في أقليم كوردستان العراق بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي وأيضا الالتزام بالاعتماد على التدقيق الشرعي الخارجي للاكتمال بين اعمال التدقيق الشرعي بنوعيها بشكل دوري ومنتظم لما لها تأثير أيجابي على العرض والافصاح المحاسبي واعطاء الموثوقية للقوائم المالية للجهات ذات المصلحة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الشرعي ، التدقيق الشرعي الداخلي ، التدقيق الشرعي الخارجي ، العرض والافصاح المحاسبي.

مقدمة الدراسة

في ظل التطور وزيادة عدد المؤسسات المالية الإسلامية، ازدادت الحاجة إلى وجود نظام رقابة وتدقيق شرعي فعال تضمن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، سيما في المؤسسات المصرفية الإسلامية التي تعتمد في جوهر أعمالها على

توافق المنتجات والخدمات المالية مع الضوابط الشرعية. وقد أدّى هذا إلى بروز دور كل من التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي كأداتين أساسيتين لضمان هذا الالتزام.

مع زيادة العمليات المصرفية وتعقيداتها وايضا رغبة المجتمع في الاقليم للخدمات المصرفية الاسلامية مما لها طابع شرعي على المعاملات المالية مما يعطي الموثوقية للتقارير المالية والابتعاد عن التعاملات المالية المحرمة لذالك لم يعد كافيا أن يعمل التدقيق الشرعي الداخلي باعتباره جزء مهم من البنية التحتية للمصرف اي ضمن الهيكل التنظيمي لها بشكل معزل بل ظهرت الحاجة الى التكامل مع التدقيق الشرعي الخارجي، بما لها دور رقابي مستقل ومعتمد من الجهات الخارجية لمصداقية التقارير المالية واكتسابها للثقة الكاملة من حيث الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وعلى مدى الالتزام بالضوابط الشرعية أمام الجهات التنظيمية والمجتمع المالي الاسلامي .(الشفراء واخرون ،2022 :63)

وأيضا يعتبر العرض والافصاح المحاسبي من أهم نتائج ومخرجات النظام المالي او المحاسبي حيث يعتبر الجزء الاهم للاعتماد عليها من قبل متخذي القرارات للافراد ذات العلاقة والمصلحة وفي بيئة المصارف الاسلامية تعتبر الشفافية والموثوقية من اهم الاركان التي تعتمد عليها المصارف الاسلامية وهذا يتحقق من خلال الافصاح المحاسبي وايضا يبين مدى الالتزام والامتثال بالضوابط الشرعية والمعايير المحاسبية الاسلامية مثل معايير .(AAOIFI)

وعلى اساس الايضاح السابق تطلق أهمية هذة الدراسة في مدى تأثير التكامل بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي في تحسين العرض والافصاح المحاسبي في المصارف الاسلامية وسنسلط الضوء بشكل خاص على المصارف العاملة في اقليم كوردستان العراق الذي يشهد تطورا ملحوظا في الخدمات المصرفية الاسلامية مما يتلائم مع المجتمع الاسلامي ولكنه لايزال في حاجة الى تعزيز منظومة الرقابة الشرعية بما يدعم الثقة ويعزز من جودة التقارير المالية.

تسعى هذا الدراسة إلى سد فجوة معرفية في الأدبيات المحلية، من خلال تقديم دراسة ميدانية تربط بين التكامل في التدقيق الشرعي وجودة الإفصاح المحاسبي، وتقديم توصيات عملية لتحسين الأداء الرقابي والمحاسبي في البنوك الإسلامية في الإقليم.

منهجية الدراسة والدراسات السابقة:

منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة:

رغم أن التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي المستقل يُعدّ من الركائز الأساسية لضمان التزام المصارف الإسلامية بالضوابط الشرعية والمعايير المحاسبية، إلا أن واقع التكامل بين هذين النوعين من التدقيق لا يزال محل تساؤل، خاصة

في ظل تباين مستوى التطبيق بين مصرف وآخر. وتزداد أهمية هذا التكامل في ضوء الدور الحاسم الذي تلعبه جودة العرض والإفصاح المحاسبي في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية، من مستثمرين وجهات رقابية وأصحاب مصلحة.

ومن هذا المفهوم تتمحور مشكلة البحث في مدى فعالية التكامل بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي في تحسين العرض والإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية بإقليم كوردستان العراق، ومدى انعكاس ذلك على التزام هذه المصارف بالمعايير الشرعية والمحاسبية، وتحقيق مستوى ملائم من الشفافية والموثوقية في القوائم المالية.

أهمية الدراسة

1- يسعى الى فهم التدقيق الشرعي المتكامل وفهم الاسس التي يعتمد عليها في الالتزام بالضوابط الشرعية.

2- توضيح مدى فعالية التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي لتحسين جودة التقارير المالية من خلال التركيز على مكونات العرض والافصاح المحاسبيى

3- اهمية التدقيق الشرعي الخارجي في تعزيز مصداقية وموثوقية بالقوائم المالية.

4- اهمية وجود الضوابط الشرعية في بيئة المصارف الاسلامية مما ينعكس على تحسين العرض والافصاح المحاسبي للقوائم المالية

5- تحليل درجة التكامل الممكن تحقيقها بين التدقيق لشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي وبيان مدى قوة العلاقة بينهما مما يساهم في تحسين جودة العرض والافصاح وتعزيز ثقة المستخدمين للتقارير المالية

أهداف الدراسة:

1- مدى التزام في المصارف الاسلامية في اقليم كوردستان بتطبيق الضوابط الشرعية والمعايير المحاسبية الاسلامية.

2- دور التدقيق الشرعي الداخلي في فعالية تطبيق الظوابط الشريعة الاسلامية وتحسين جودة التقارير المالية

3- تقييم فعالية التدقيق الشرعي الخارجي المستقل في تعزيز قدرة المصارف الاسلامية بالامتثال بالمعايير والضوابط الشريعة الاسلامية

4- بيان أثر التكامل بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي في تنظيم وتفعيل الظوابط الشرعية والامتثال لها من قبل المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق

فرضيات الدراسة:

1- تلتزم المصارف الإسلامية في إقليم كوردستان العراق بتوفير بيئة شرعية متكاملة تتوافق مع الضوابط والمعايير الشرعية المعتمدة

2- تلتزم المصارف الإسلامية في إقليم كوردستان العراق بتطبيق وتفعيل دور التدقيق الشرعي الخارجي المستقل بما يعزز كفاءة الرقابة الشرعية.

3- توجد علاقة بين التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي لتكون حلقة تكاملية بينهما مما ينعكس على تحسين العرض والافصاح المحاسبي

4- يوجد اثر للتكامل بين التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي في تحسين العرض والافصاح المحاسبي

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة في استخدام المنهج التحليلي والتطبيقي وهو اسلوب منهجي يتضمن الفحص الدقيق وتوضيح البيانات التي تم جمعها من مجموعة متنوعة من المصادر، حيث تم إجراء مراجعة الادبيات الملائمة والكافية ذات الصلة بما في ذالك القوانين والظوابط الشرعية والمعايير المحاسبية المعتمدة لتصل الى الاستنتاجات المرجوة من هذا الدراسة، وقد تم تصميم اداة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية ولغرض اختبار فرضيات الدراسة التي وجهت الى عينة من الافراد العاملين في المصارف الاسلامية ، حيث طرح فيها مجموعة من التساؤلات التي تمثل الأفكار الرئيسة للدراسة وتم تفريغ وتحليل الاستبانة باستخدام البرنامج الاحصائي المتخصص (SPSS)، والتي سيتم بناءً على تحليلها الوصول إلى النتائج التي إما أن تؤكد أو تنفي فرضيات الدراسة، وهو ما يرغب الباحث الوصول إليه للخروج بأهم الاستنتاجات و التوصيات التي تعزز الهدف الرئيسي للدراسة.

دراسات السابقة:

اولا: (الشرفاء وأخرون، 2022)

"التدقيق الشرعي الخارجي وعلاقته بعناصر الحوكمة الشرعية: دراسة تحليلية مقارنة"

هدفت الدراسة الى توضيح العلاقة بين التدقيق الشرعي الخارجي مع عناصر الحوكمة الشرعية مما لها تاثير على جودة التقارير المالية واهمية التدقيق الشرعي الخارجي للصناعة المالية الاسلامية وتوصلت الدراسة بأن هناك حاجة اساسية للتدقيق الشرعي الخارجي حرصا على حماية الصناعة من اي تغيرات او معوقات يتسبب بها ضعف نماذج الحوكمة الشرعية وغياب الاستقلالية والحفاظ على استمرارية نمو الصناعة المالية الاسلامية.

ثانيا:(حنان و سناء، 2019)

"التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية بين الواقع المأمول في ظل توجة الجزائر نحو الصيرفة الاسلامية"

هدفت الدراسة الى بيان مفاهيم الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والمقارنة بينهما والتفرقة بين هيأة الفتوى وهيأة التدقيق الشرعي ومدى تاثير التدقيق الشرعي الداخلي في ظل توجه الجزائر نحو الصيرفة الاسلامية واستنتجت الدراسة ضرورة تحديد

المفاهيم الخاصة بالصيرفة الاسلامية واهمية عقد مؤتمرات وندوات تجمع بين خبراء وعاملين في البنوك الاسلامية للتوسع في مجال الصيرفة الاسلامية والتدقيق الشرعي الداخلي وتقليل من الفجوات في ظل توجة الجزائر نحو الصيرفة الاسلامية.

ثالثاً :(لعازمي، 2021)

"التدقيق الشرعي في البنوك الاسلامية،وأثر الرقابة الشرعية – دراسة فقعية مصرفية"

هدفت الدراسة الى توضيح المفاهيم والظوابط الشرعية للتدقيق الداخلي وانواعها ودراسة وتحليل عناصر الرقابة الداخلية ومدى تأثيرها على جودة في الخدمات المصرفية وتوصلت الدراسة الى ضرورة وضع منظومة من الاجراءات والتصرفات الشرعية ودراسة بعض أنواع التحديات المستقبلية وأثرها على العمل المصرفي وتوصلت ايضا بان أهم اثار الانظمة الرقابية أنها ترفع كفاءة وجودة الاستثمار وكسب رضا العملاء.

رابعا: (أبو عيشة 2019)

"دور ادارة التدقيق الشرعي الداخلي في الحد من المخالفات الشرعية"

تضمن الدراسة دوردائرة التدقيق الداخلي الإسلامي في البنك الإسلامي الأردني وعملها في الحد من مخالفات التعاليم الإسلامية ، وتكمن أهمية هذه الدراسة في إظهار دور دائرة التدقيق الداخلي الإسلامي. فيما يتعلق بالحد من مخالفات الشريعة وكيفية مساهمة الدائرة في تطوير البنك الإسلامي الأردني ، توصلت الدراسة إلى سلسلة من النتائج ، من بينها: دائرة التدقيق الشرعي الداخلي قامت بسلامة المنتج وسلامة المنتج ساهمت في مستوى الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع هيأة الرقابة الشرعية ، ومن أهم التوصيات التي تم التوصل إليها حتى الآن تطوير وتحسين إدارة التدقيق الشرعي الداخلي ، وإعطائها الاهتمام اللازم في البنك لتوحيدها والأفضل أن تزيد البنوك الإسلامية من عدد إدارات التدقيق الشرعي الداخلي ؛ وذلك لمراجعة أكبر عدد ممكن من المعاملات المالية ، وبالتالي المساعدة في الحد من مخالفات الشريعة.

خامسا: (الحشاكية، 2019)

"مدى أمكانية تطبيق التدقيق الشرعي الخارجي على المصارف الاسلامية الاردنية"

هدفت الدراسة الى مدى أمكانية تطبيق التدقيق الشرعي الخارجي والتحقق من وجود بنية تحتية لأمكانية تطبيق التدقيق الشرعي ودراسة أهم الصعوبات والتحديات التي تواجهها في المصارف الاسلامية الاردنية مما يساعد في تعزيز عامل الثقة للمصارف الاسلامية أمام الاطراف الخارجية التي تتعامل معها و توصلت الدراسة الى عدد من الايجابيات لتطبيق التدقيق الشرعي الخارجي على المصارف الاسلامية منها زيادة جودة الرقابة على المستوى الدولي، وتقليل مخاطر الادارة الشرعية على المستوى الدولي والحصول على التاكيد المعقول بالتزام المصارف الاسلامية بالاحكام والضوابط الشرعية في ايراداتها واستثمارات اصولها من جهة مستقلة.

توصلت هذه الدراسة، من خلال مراجعتها للأدبيات السابقة وحل التساؤلات البحثية، إلى أن أغلب الدراسات السابقة أكدت على الدور الأساسي للرقابة الشرعية الداخلية والخارجية في المصارف الإسلامية، حيث تساهم هذه الرقابة في تحسين جودة التقارير المالية. ومع ذلك، فإن معظم الدراسات لم تتناول الدور التكاملي بين التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي المستقل بشكل دوري ومنتظم خلال الفترة المالية. وتتميز هذه الدراسة بتوضيح العلاقة والأثر للتكامل بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي المستقل على العرض والإفصاح المحاسبي، مما يعزز من جودة التقارير المالية.

المبحث الاول الاطار النظري:

اولا : مفهوم التدقيق الشرعي:

تعد الرقابة الشرعية من أهم عناصر استمرارية المصارف الاسلامية ومن الاساسيات التي تبنا عليها هذة المؤسسات ومن خلال الضوابط الشرعية والبيئية الشرعية تكتسب هذة المصارف الاسلامية المصداقية والموثوقية لدى شرائح المجتمع وخاصة المجتمعات الاسلامية (الديك، 2016:135).

ويعتبر منهج التدقيق الشرعي من أهم متطلبات الحوكمة الشرعية بمثابة الخط الاستراتيجي الاساسي للتاكد من التزام المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية باحكام الشريعة الاسلامية وظوابطها الأمر الذي جعلها بحاجة ضرورية لكثير من القواعد الاساسية والنظريات المستقرة حتى تبقى بشكل دائم ومستمر في نشاطها.(Faza & Badwan,12:2024)

ويكون التدقيق الشرعي شكل من أشكال الرقابة الإدارية فالإدارة تعمل بنظرية الوكالة لذا فهي وكيلة عن المساهمين الذين يرغبون بالعمل وفقا لأحكام الشرعية الإسلامية، والشخص القائم بعملية التدقيق الشرعي يعتبر شخصًا مؤهلا علميا ولديه الخبرة في الجانب العملي والمهارة في الاساليب المحاسبية والمعرفة الكافية باصول الشريعة الاسلامية ويكون محايد وعدم التحيز للطرف أخر ويكون مستقلا عند ابداء الراي في مجالات اساليب والمعاملات المالية المصرفية التي تعمل وفق الضوابط الشريعة الإسلامية.(حنان و سناء ،2019:23).

يُعرَّف التدقيق الشرعي أيضًا بأنه نشاط تقديم خدمات يندرج ضمن العمل المتكامل لهيئة الرقابة الشرعية تحت إشراف الجهات الرقابية المختصة. لذا، يجب على المدقق الشرعي تقديم رأي موضوعي ونزيه في إطار تقديم التوصيات اللازمة لجميع أنشطة المؤسسة، وذلك لمراقبة كيفية تحقيق أهدافها الرئيسية وتطويرها من خلال تطبيق الضوابط والأحكام الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية. كما تُركِّز هذه الضوابط والأحكام، في ضوء المعايير والمتطلبات اللازمة، على ضمان تنفيذ قرارات المؤسسة وأهدافها في إطار الالتزام الشرعي الأمثل .(Arini, Kesuma,&Muda,1140: 2023)

وعرفت ايضا التدقيق الشرعي أنه عملية التحقق من مدى توافق العمليات التمويلية والحسابات المالية في المصارف الاسلامية والأحكام الشرعية الاسلامية واعطاء الراي من قبل المدقق الشرعي بشكل خاص ومحايد واستقلالي في تقريره النهائي مع مراجعة التوصيات والالتزام بها .(خليف وبوقصة، 2022: 183)

ثانيا: مفهوم التدقيق الشرعي الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي من اهم مكونات نظام الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية ، حيث يقع على عاتقه بشكل رئيسي تقييم مدى اتباع المصارف الاسلامية بالضوابط الشرعية الصادرة عن هيأة الرقابة الشرعية. وقد عرف على انه " نشاط متابع ، استشاري ، موضوعي ، مستقل، داخل المنشأة ، مصمم لمراقبة وتحسين انجاز اهداف من خلال التحقق من اتباع المؤسسة للضوابط والأحكام الصادرة من قبل الهيأة الشرعية . وكذلك السياسات والخطط والسياسات اللازمة لتنفيذ المنتجات الشرعية واعطاء التحسينات اللازم ادخالها حتى تصل المؤسسة الى درجة الامتثال الشرعي (حنان و سناء، 2019: 23)

وعرف ايضا بأنه " نشاط مستقل وموضوعي ، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية شرعية بهدف اضافة قيمة للمؤسسة خلال التحقق من اتباع المؤسسة للضوابط والفتاوى الصادرة عن هيأة الرقابة الشرعية. سيساعد هذا النشاط في تحقيق اهداف المؤسسة المالية الاسلامية عن طريق اتباع اسلوب منهجي منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فاعلية عمليات ادارة المخاطر الشرعية ونظام الرقابة (الديك،136:2016).

ثالثا: اهمية التدقيق الشرعي الداخلي :(العازمي ، 2021: 1889)

1- التاكد من ان جميع العمليات والانشطة في المصارف الاسلامية تتوافق مع الاحكام والظوابط الشرعية مما ينعكس اثره على تحسين العرض والافصاح المحاسبي للتقارير المالية

2- الرفع من مستوى ثقة العملاء والمستثمرين بالمصارف الاسلامية وبين مدى التزامها بالمعايير الشرعية مما يعطي طابعا خاصا للمصارف الاسلامية عن غيرها التقليدية.

3- لها دور فعال في وضع خطط واساليب متطورة تتوافق مع احكام الشريعة ، مما يعطي المرونة للمؤسسات الاسلامية من تعامل مع احتياجات السوق المتنوعة

4- يساعد في الحد من مخاطر المخالفات الشرعية من خلال الكشف المسبق عن الانحرافات والاخطاء الشرعية المحتملة وتصحيحها.

5- يعتبر من الدعائم الاساسية للحوكمة الرشيدة في المؤسسات المالية الاسلامية مما تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المصارف الاسلامية

رابعا : متطلبات ادارة التدقيق الشرعي الداخلي (كتاب المراقب والمدقق الشرعي ، 2015: 35)

من اجل التزام المصارف الاسلامية بأحكام الشريعة الاسلامية ، لا بد من أن يكون هناك عدة ظوابط ومتطلبات يجب على هذة المؤسسات تطبيقاها لضمان تصميم التدقيق الشرعي الداخلي وضمان فعاليته ، وتمثل هذه المتطلبات في عدة جوانب ادارية وفنية وفقا للمعايير التي اصدرتها هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ،

(Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions – AAOIFI)، وباالاخص المعيار الحكومي رقم 3 المرتبط بالتدقيق الشرعي الداخلي ومن ابرز هذة المعايير:

1- استقلالية وحدة التدقيق الشرعي الداخلي حيث تكون مستقلة عن الادارات التنفيذية

2- ان يتمتع المدقق الشرعي الداخلي بالاستقلالية التامة عند القيام بمهامه ومن الافضل ان يكون تابع لمجلس الادارة أو لجنة التدقيق الشرعي بشكل مباشر.

3- يجب ان يتميز فريق التدقيق بالمؤهلات الشرعية والفنية ، والافضل من الحاصلين على شهادات مهنية مثل شهادة "المراقب الشرعي المعتمد (Certified Shari'ah Adviser and Auditor –CSAA)" من (AAOIFI)

4- يجب وضع خطط سنوية او برنامج تدقيق من قبل افراد التدقيق الشرعي الداخلي للسيطرة على جميع الانشطة المصرفية المتنوعة والعمليات ذات العلاقة باحكام والظوابط الشرعية

5- الالتزام بالمعايير الشرعية الصادرة من الجهات الرسمية في البلد والالتزام باالفتاوى الشرعية من اجل فهم الانشطة والعمليات المحرمة في المؤسسات الاسلامية

6- بعد نهاية اجراء عمل التدقيق الشرعي الداخلي يجب جمع الادلة الكافية والملائمة وذات موثوقية بشكل يمكن الاعتماد عليها عند ابداء الراي والتحقق من مدى التزام المصارف بالاحكام والضوابط الشرعية المعتمد من قبل لهم.

7- اصدار تقارير دورية ومنتظمة عن نتائج عمليات التدقيق الشرعي الداخلي وبيان المخالفات الشرعية ان وجدت وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجتها

8- رفع تقارير التدقيق الشرعي الداخلي الى الادارة العليا و لجنة التدقيق وهيأة الرقابة الشرعية.

خامسا: مفهوم التدقيق الخارجي المستقل:

يُعدّ التدقيق الشرعي الخارجي أحد الركائز الأساسية التي تُبنى عليها حوكمة الشريعة في المؤسسات المالية الإسلامية، إذ يُساعد على تحديد مدى التزام هذه المؤسسات بأحكام ومبادئ الشريعة. ولتحقيق الفعالية، يجب أن يُكمّل التدقيق الشرعي الخارجي التدقيق الشرعي الداخلي، مما يُحسّن عرض التقارير المالية والإفصاح عنها، ويزيد من ثقة المساهمين والمستثمرين والأفراد المعنيين بالمؤسسة المالية الإسلامية ومصداقيتهم (لال الدين، ٢٠١٢).

ومن أوائل تعريفات التدقيق الشرعي الخارجي (جاسر، ٢٠٠٩). أنه "العمل الذي يقوم به شخص مستقل، مؤهل علميًا وعمليًا، ويتضمن مراجعة أنشطة المؤسسة المالية الإسلامية وعقودها، بهدف إبداء رأي فني محايد حول مدى التزام الإدارة بالقواعد واللوائح الشرعية الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية والمعايير الصادرة عن هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وعرفت ايضا " هو قيام جهة خارجية بفحص وتقييم مدى التزام المؤسسة او المصارف الاسلامية بظوابط والاحكام الشرعية ومدى كفاءة وفعالية نظم الحوكمة الشرعية بشكل دوري"(يعيد ، 2020 : 6)

سادسا:أهمية التدقيق الشرعي خارجي (الحشايكة، 2019: 23)،(بودلال ومالطي، 2019: 28)

1- اعطاء راي فني محايد ومستقل حول مدى الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية وظوابطها في جميع الانشطة التي تمارسها المؤسسة المالية

2- تقديم شهادة ذو مصداقية وموثقة لمساهمي المؤسسة المالية الاسلامية والمتعاملين معها مثل الجهات الرقابة الشرعية والجهات التنظيمية

3- فحص وتقييم نظام الرقابة الشرعية الداخلية واكتشاف المخالفات الشرعية ومعالجتها

4- التاكد من مدى التزام الافراد العاملين في المصارف الاسلامية بالاحكام الشرعية الواجب مراعتها اثناء ممارسة النشاط المصرفي الاسلامي.

5- تقدير مخاطر المصارف الاسلامية الخاصة بالشرعية واحكامها المتمثلة في الوساطة المالية الاسلامية، ومخاطر الموارد البشرية المتاحة ، ومخاطر تغيرات اسعار الفائدة .

6- ابتكار اساليب وتقنيات حديثة متوافقة مع الشريعة الاسلامي

سابعا: معايير التدقيق الشرعي الخارجي

(الحشايكة، 2019: 23) (صالح & لوبيس،واخرون، 2023: 68)

1- تحديد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في مجال العمل التدقيق الشرعي الخارجي وتحديد نطاق العمل بشكل منفصل عن التدقيق الداخلي الشرعي او المحاسبي والاداري أو التدقيق الخارجي المالي

2- المعايير الخاصة بتنفيذ العمليات حيث تعتبر مقياسا لما يجب تنفيذه في كل اجراء مالي وتعتبر المعايير الصادرة عن (AAIOFI) تساهم في تحقيق التماثل الملائم في تطبيقات المصارف المالية الاسلامية بغض النظر عن البلد التي تعمل فيها.

3- معايير مرتبطة بجودة العمل المهني حيث تهدف الى تحقيق اعلى درجة من جودة الاداء في جميع اعمال فريق التدقيق الشرعي الخارجي المستقل

4- المعايير المرتبطة بالقيم الاخلاقية والسلوكيات التي يجب ان يتميز بها المدقق الشرعي الخارجي وافراد العاملين في فريق التدقيق اثناء ممارسة اعمالهم وتعاملهم مع زملاء المهنة وغيرهم.

5- يجب ان يتمتع المدقق الخارجي الشرعي بالمؤهلات العلمية والشرعية وخبرات العمل ويتمتع ايضا بالاستقلالية المالية والذاتية وعدم التحيز عند ابداء الراي.

6- وضع ظوابط ومعايير حيث تلزم المصارف الاسلامية بتطبيق التدقيق الشرعي الخارجي .

ثامنا: تتحقق العلاقة التكاملية بين التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي المستقل :

بعد فهم التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي المستقل واهدافهما اذا اتضح لدى الباحث بان هناك نقاط اختلاف وتشابه جوهرية بينهما وعلى ضوء ذالك سوف ندرس العلاقة بينهما لتقليل فجوة الاختلافات والاهتمام بنقاط التشابة بينهما مما يؤدي الى التكامل الشرعي بين التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي وعلى هذا الاساس يكون هناك اثر على تحسين العرض والافصاح المحاسبي في المصارف الاسلامية لذالك يجب ان يكون هناك تنسيقا متكاملا وتعاونا بينهما لان الغاية الرئيسة للتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي المستقل هي المحافظة على اموال المساهمين والمستثمرين وجميع زبائن المصرف وتنميتها طبقا للضوابط الشرعية واحكامها ومن اهم الاقتراحات التي يجب الالتزام بها من كلا الطرفين لتحقيق التكامل الشرعي يجب : (الشرفاء واخرون، 2022: 63)،(المكاري، 2021: 49)

1- على المدقق الداخلي تزويد المدقق الخارجي او معاونيه بجميع المعلومات المالية التي تسهل اعمالهم

2- على المدقق الداخلي اعطاء المعلومات اللازمة عن نقاط الضعف داخل المصرف للمدقق الخارجي او معاونيه وذالك للتركيز عليها ومعالجتها.

3- اجراء لقاءات مشتركة بين الطرفين بشكل دوري ومنتظم لوضع خطط وبرامج تدقيق مشتركة.

4- التنسيق المتواصل بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي ومعاونيه في المسائل الشرعية المؤثرة في النشاط المالي للمصرف وانعكاسها على جودة العرض والافصاح المحاسبي

5- تبادل الخبرات من خلال تنظيم دورات مشتركة بين فريق التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي ولتبادل المعرفة حول اهم المستجدات الشرعية والفتاوى الشرعية والمعايير المحاسبية الشرعية ذات الصلة

6- اعتماد على منهجية وخطة موحدة لتتقيم الظوابط الشرعية المطبقة في المصارف الاسلامية مما يضمن الانسجام والتكامل بين تقرير التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي مما يقلل فجوات الاختلاف من حيث النتائج والتوصيات.

7- تقديم التقارير المشتركة لمجلس الادارة وهيأة الرقابة الشرعية حيث تشمل راي الطرفين مما يعزز من موثوقية المعلومات المقدمة مما يمكن الاعتماد عليها اكثر لاتخاذ القرارات الشرعية داخل المصرف.

تاسعا:مفهوم العرض والافصاح المحاسبي في المصارف الاسلامية:

بعد التطور السريع والاهتمام بالمصارف الاسلامية من قبل المستخدمين والجمعيات المهنية للمحاسبة وسوق اوراق المالية المحلية والدولية التي تهتم بشكل خاص ومباشر بموضوع الشفافية والموثوقية المخرجات النشاط المحاسبي لهذه المصارف الاسلامية ، مما لها اثر على المجتمع الاسلامي من ناحية مفهوم الحلال والحرام للعمليات والخدمات المصرفية والاساليب المحاسبية ومواضيع مهمة مثل التعامل بالقروض والائتمان والاستثمارات وغيرها من الانشطة التي تمارسها المصارف الاسلامية ومن هنا برزت أهمية العرض والافصاح المحاسبي كأحد الاركان المهمة التي تعتمد عليها الحوكمة الرشيدة، ولذا تعتبر التدقيق الشرعي الداخلي

والخارجي المستقل من الجهات الرقابية على المصارف الاسلامية التي تهدف الى التحقق من مدى التزام البنوك الاسلامية بأحكام والضوابط الشرعية ومراعاتها لمتطلبات العرض والافصاح المحاسبي التي بدورها تحقق الشفافية والثقة للقوائم المالية.

والعرض في المصارف الاسلامية هو الكيفية التي يتم فيها اعداد وعرض القوائم المالية بطريقة منظمة ، حيث يوضح اساليب الانشطة المصرفية التي تتوافق مع ظوابط الشريعة الاسلامية مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة وغيرها. (منية وكمال،283:2024)

أما الافصاح المحاسبي في المصارف الاسلامية فهو عملية تقديم القوائم المالية الى المستخدمين والاشخاص ذات الصلة مثل المودعين والمستثمرين والجهات الرقابية الحكومية بكامل المعطيات والمعلومات المالية والشرعية الجوهرية، بشكل واضح ودقيق بما يؤثر على اتخاذ قرارات سليمة وشرعية.(براضية وبلعزوز،75:2015)

وهناك اختلاف جوهري بين المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية من ناحية العرض والافصاح المحاسبي بل تمتد لتشمل الافصاح عن مدى الالتزام بأحكام وظوابط الشريعة الاسلامية والفتوى الشرعية التي تصدر من هيأة الرقابة الشرعية ولتحقيق جميع اهداف العرض والافصاح المحاسبي في المصارف الاسلاميةو للتتسم القوائم المالية لها والمخرجات من المعلومات المالية والغير المالية بالمصداقية والشفافية وتكون موثوقة لجميع المستخدمين والافراد ذات العلاقة ، لذالك لا بد من وجود أطار معياري يضبط ويحكم اساليب واعداد وتقديم المعلومات المالية ، والاخذ بعين الاعتبار الطابع الاسلامي والتزام بأحكام الشريعة الاسلامية. لذا برزت دور المعايير الدولية الاسلامية الصادرة عن هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (AAOIFI) التي تمثل الاطار المرجعي الاساسي لاعداد وعرض القوائم المالية في المصارف الاسلامية حيث اصدرت معيار رقم (1) عن العرض والافصاح العام في القوائم المالية للمؤسسات المالية الاسلامية ، والتي يلزم هذة الجهات بأظهار المعلومات المتعلقة بالانشطة المالية الاسلامية ومنها:

(https://aaoifi.com)

- **العقود الشرعية المستخدمة (مرابحة ، مضاربة ، وغيرها)**
- **نتائج هيأة الرقابة الشرعية**
- **طريقة توزيع الارباح على اصحاب حسابات الاستثمار**
- **السياسات المحاسبية المعتمدة التي تتناسق مع الظوابط الشرعية وأحكامها**

ويهدف هذا المعيار الى تحقيق التجانس بين المصارف المالية الاسلامية ، مما يسهل عملية المقارنة ويعزز ثقة أصحاب المصالح ويساهم في تعزيز جودة التقارير المالية، وبالتالي تحسين بيئة الاستثمار والرقابة في القطاع المصرفي الاسلامي.

عاشراً: اهمية العرض والافصاح المحاسبي في المصارف الاسلامية:

كما اتضح لنا من مفهوم العرض والافصاح المحاسبي بانها احدى الاساسيات التي تقوم عليها المصارف الاسلامية لاكتساب الثقة والمصداقية في اعمالها المصرفية والخدمات التي تقدمها وايضا المصارف الاسلامية لاتعتمد على تحقيق الارباح فقط بل تحاول ايضا الى التزام بالظوابط الشرعية في انشتطتها المختلفة المالية وغير المالية لذا تسعى الى تقديم المعلومات واضحة وشفافة لجميع الاطراف ذات العلاقة لذا تبرز اهميتها في المصارف الاسلامية بما مايلي:

(شريف ،1569:2024) (الصراف والطائي ،208:2022) (الصديق وأخرون ،8:2024)

1) تعزز من ثقة اصحاب المصالح من خلال تقديم صورة مالية وشرعية واضحة عن أداء المصرف
2) توفر المعلومات الشاملة واللازمة لهيأة الرقابة الشرعية الداخلة والخارجة ومدققي الحسابات لمعرفة مدى التزام المصرف بالظوابط والاحكام الشرعية والمعايير المحاسبية
3) تعزز من مبدا الشفافية السياسات المحاسبية المطبقة والعقود التمويلية ونتائج الانشطة والخدمات التي تقدمها ويمنع الغموض أو التضليل في تقديم المعلومات المالية الجوهرية
4) أن دقة وشفافية العرض والافصاح المحاسبي تعزز من اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة لمستخدمي القوائم المالية(المستثمرين والمودعين) مما يزودهم بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارت المتعلقة بالاستثمار والتمويل بثقة عالية.
5) يضمن العرض والافصاح المحاسبي وفق معايير الايوفي بالتزام المصرف بالاطر الشرعية والمحاسبية المتعارف عليها مما يساعده في الاستقرار والاستدامة داخل سوق المصارف الاسلامية

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية:

تحليل وعرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتناول هذا الجزء عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها بما يتماشى مع الأهداف والفرضيات التي تم تحديدها مسبقًا. يبدأ العرض بتقديم وصف تفصيلي لعينة الدراسة، شاملاً الخصائص الشخصية والمهنية ومستوى التأهيل لأفراد العينة، ثم يتبع ذلك عرض شامل لأسئلة الدراسة وفرضياته، مع مناقشة النتائج المستخلصة وتحليلها بشكل متكامل

اولا : وصف خصائص عينة الدراسة:

1- خاصية التأهيل العلمي: يوضح الجدول رقم (1) توزيع افراد عينة الدراسة حسب التاهيل العلمي حيث ان نسبة من هم حاصلين على شهادة البكلوريوس (12) في عينة الدراسة بلغت (40%) بينما بلغت نسبة من هم حاصلين على شهادة الماجستير (7) مايقارب (23.33%) من عينة الدراسة ، بينما بلغت نسبة من هم حاصلين على شهادة الدكتوراه (6) مايقارب (20%)، بينما بلغت نسبة من هم حاصلين على شهادات أخرى ذات صلة (5) مايقارب من عينة الدراسة(16.67%).

الجدول رقم (1) خاصية التأهيل العلمي

الفئات العمرية	التكرار	النسبة المئوية
البكلوريوس	12	%40
ماجستير	7	%23.33
دكتوراه	6	%20
أخرى	5	%16.67
المجموع	30	%100

2- الاختصاص المهني: يبين الجدول رقم(2) توزيع افراد عينة الدراسة حسب الاختصاص المهني حيث ان نسبة (30%) من المدققين الشرعيين الداخلين، بينما كانت نسبة (20%) من المدققين الشرعين الخارجين ، بينما كانت نسبة (20%) من مراقبي الحسابات المعتمدة، بينما كانت نسبة (10%) من المدراء الماليين وايضا نسبة (20%) من اختصاص الاكادميين.

الجدول رقم (2) الاختصاص المهني

الاختصاص المهني	التكرار	النسبة المئوية
مدقق شرعي داخلي	9	%30
مدقق شرعي خارجي	6	%20
مراقب حسابات معتمد	6	%.20
مدير مالي	3	%10
أكاديمي	6	%20
المجموع	30	%100

3- خاصية الخبرة العلمية : يبين الجدول رقم (3) ان نسبة (10%) هم من اصحاب الخبرة أقل من عشر سنوات ، وان نسبة (30%) هم من اصحاب الخبرة لمدة خمس عشرة سنة، وان مانسبتهم (26.67%) هم من اصحاب الخبرة لمدة عشرين سنة اما الذين لديهم خبرة تزيد عن عشرين سنة فكانت نسبتهم (33.33%) .

الجدول رقم (3) الخبرة العلمية

الخبرة العملية	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 10 سنوات	3	%10
من11سنة-15سنة	9	%30
من16سنة-20سنة	8	%26.67
اكثر من 20	10	%33.33
المجموع	30	%100

تحليل ومناقشة الدراسة وفرضياته:

تحليل نتائج الدراسة :

أولًا: ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من مدى ثبات أداة الدراسة، تم احتساب معامل الثبات كرونباخ ألفا، حيث بلغت القيمة الإجمالية لكامل الاستبانة 75.4%، وهي نسبة تُشير إلى مستوى مقبول من الثبات، وذلك لأنها تجاوزت الحد الأدنى المقبول إحصائيًا البالغ 60%، مما يعكس مدى اتساق فقرات الاستبانة وملاءمتها لأهداف الدراسة.

وقد تم استخدام برنامج SPSS لإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة، حيث تم الاعتماد على اختبار T لعينة واحدة بهدف مقارنة المتوسط الفرضي مع المتوسط الفعلي لإجابات العينة.

وقد حُدد المتوسط الفرضي لكل فقرة من فقرات الاستبانة على أنه (3)، استنادًا إلى مقياس ليكرت الخماسي الذي يتراوح بين: (1)لا أوافق إطلاقًا، (2) لا أوافق، (3) لا أعرف، (4) أوافق، (5) أوافق تمامًا. كما تم تطبيق اختبار T على كل محور من محاور الاستبانة بشكل منفصل، باعتباره يمثل فرضية مستقلة من فرضيات الدراسة، حيث تم احتساب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة في كل محور، ثم مقارنته بالمتوسط الفرضي المحدد لذلك المحور. وقد تم تحديد هذا المتوسط الفرضي وفقًا للمنهجية المعتمدة في تحليل استجابات مقياس ليكرت.

ثانيا : الفرضية الاولى: تلتزم المصارف الإسلامية في إقليم كوردستان العراق بتوفير بيئة شرعية متكاملة تتوافق مع الضوابط والمعايير الشرعية المعتمدة عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.05).استنادا على تسع فقرات من الاسئلة التالية:

1. هل هناك التزام من قبل المصارف الاسلامية في أقليم كوردستان بوجود هيأة رقابة شرعية بشكل دائم ومستقل
2. هل يتم مراجعة الخدمات المالية من قبل الهيأة الشرعية قبل تقديمها للعملاء
3. هل هناك رقابة شرعية داخل المصارف يضمن الالتزام المستمر بالضوابط الشرعية.
4. هل يتم تنفيذ التوصيات والملاحظات الصادرة عن الهيأة الشرعية دون التاخير.
5. هل توجد دوارات تدريب الموظفين على المبادىء الشرعية والضوابط المتعلقة بالمعاملات الاسلامية.
6. هل المصارف ملتزمة بعدم التعامل باساليب او صيغ ماليه مخالفة لاحكام الشرعية.
7. هل هناك تقارير دورية من الهيأة الشرعية عن مدى التزام المصارف بالضوابط الشرعية.
8. تتوافر الشفافية في عرض تفاصيل المنتجات الشرعية للعملاء.
9. يتم تحديث السياسات الشرعية في المصرف بشكل مستمر وفقًا لاجتهادات المجامع الفقهية.

اختبار One-Sample Test لكل بند من بنود الفرضية الاولى (وسط الاختبار 3):

الجدول رقم (4) one-sample Statistics

الفقرة	المتوسط الحسابي للعينة	الانحراف المعياري للعينة	متوسط الاختبار	معامل الاختلاف
1	3.62	0.68	3	18.78
2	3.57	0.74	3	20.73
3	4.21	0.92	3	21.85
4	3.82	0.68	3	17.80
5	3.08	0.76	3	24.68
6	4.16	0.88	3	21.15
7	2.91	0.59	3	20.27
8	3.72	0.74	3	19.89
9	4.32	0.67	3	15.51
معدل الكلي	3.71	0.46	3	12.40

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS VERSION 25)

تبين لدينا من الجدول السابق (4) أن الوسط الحاسبي لكل فقره أكبر من الوسط الحسابي المفترض (3) حسب مقياس ليكرت الخماسي ، عدا الفقره السابعة أقل من الوسط الحاسبي المفترض ، ولكن معدل الوسط الحسابي لجميع الفقرات هو (3.71) فهو اكبر من الوسط الحسابي المفترض ومعدل متوسط الانحراف المعياري للمحور ككل (0.46) مما يشير الى درجة تباين منخفضة في استجابات عينة الدراسة وقد بلغ معمل الاختلاف الكلي للمحور (12.40%) وهو مايشير الى مستوى متوسط من الاتساق في الاجابات ويعد مقبولا في الدراسات الاجتماعية، وبالتالي يعزز من اتفاق اراء عينة الدراسة حول تجانس فقرات المحور وارتباطها مع موضوع الدراسة .

الجدول رقم (5) اختبار One sample Test

الفقرات	قيمةT	Df	القيمة المعنوية – sig	الدلالة
1	4.98	29	.000	معنوي
2	4.213	29	.000	معنوي

3	7.194	29	.000	معنوي
4	6.596	29	.000	معنوي
5	0.575	29	.246	غير معنوي
6	7.21	29	.000	معنوي
7	0.83-	29	.192	غير معنوي
8	5.322	29	.000	معنوي
9	10.77	29	.000	معنوي
كلي	6.45	29	.000	معنوية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS VERSION 25)

يتبين من الجدول رقم (5) أن جميع الفروق بين وسط الاختبار (3) وأوساط الإجابات هي فروق حقيقية لأن القيمة المعنوية أقل من (0.05) عدا البند الخامس والسابع حيث لم تظهر القيمة المعنوية اختلافا ذا دلالة معنوية بين وسط إجابات أفراد العينة ووسط الاختبار. وتظهر قيمة T موجبة لكل الفقرات باستثناء الفقرة السابعة مما يعني أن النتائج إيجابية أي ان وسط الإجابات أعلى من وسط الاختبار. ولاختبار الفرضية الاولى يتم احتساب قيمة T للدرجة الكلية للمحور الاول حيث كانت قيمة T موجبة وتظهر الفروق حقيقة بين متوسط العينة ومتوسط الاختبار حيث بلغت القيمة المعنوية اقل 0.05 . ممايدل على قبول الفرضية الاولى ورفض الفرضية الصفرية.

ثالثا : الفرضية الثانية: تلتزم المصارف الإسلامية في إقليم كوردستان العراق بتطبيق وتفعيل دور التدقيق الشرعي الخارجي المستقل بما يعزز كفاءة الرقابة الشرعية.عند مستوى دلالة الاحصائية (0.05). استنادا على اثنتي عشرة فقرة من الاسئلة التالية:

1.	**هل هناك اعتماد من قبل المصارف في الاقليم على مدقق شرعي خارجي مستقل في مراجعة أعمالها.**
2.	**يتوفر لدى المصرف وحدة أو جهة مختصة بالتدقيق الشرعي الخارجي الدائم.**
3.	**يتم تعيين المدقق الشرعي الخارجي بناء على المعايير مهنية وشرعية واضحة.**
4.	**هل هناك معلومات عن عمل المدقق الشرعي الخارجي في تقارير السنوية للمصرف.**
5.	**يشهرك المدقق الشرعي الخارجي في مراجعة العقود والمنتجات المالية الاسلامية قبل تنفيذها.**
6.	**يقدم المدقق الشرعي الخارجي تقارير دورية حول مدى الالتزام بالشريعة الاسلامية.**

.7	هل توخذ التوصيات المدقق الشرعي الخارجي في محمل الجد من قبل الادارة العليا.
.8	يتم ابلاغ لجنة الرقابة الشرعية بنتائج التدقيق الشرعي الخارجي بانتظام.
.9	يتمتع المدقق الشرعي الخارجي باستقلالية كاملة في عمله دون تدخل من ادارة المصرف.
.10	يتاح للمدقق الشرعي الخارجي الوصول الى كافة المستندات والمعلومات المطلوبة دون قيود.
.11	تنشر نتائج التدقيق الشرعي الخارجي بشفافية ضمن التقارير العامة للمصرف.
.12	يوجد اطار واضح يحدد العلاقة المهنية بين المصرف والمدقق الشرعي الخارجي.

الجدول رقم (6) يبين اختبار One-Sample Test لكل بند من بنود الفرضية الاولى (بوسط الاختبار):

الفقرة	المتوسط الحسابي للعينة	الانحراف المعياري للعينة	متوسط الاختبار	معامل الاختلاف
1	4.22	0.68	3	16.11
2	3.71	0.81	3	21.83
3	3.66	0.76	3	20.77
4	3.81	0.69	3	18.11
5	4.81	0.83	3	17.26
6	2.87	0.72	3	25.09
7	2.96	0.92	3	31.08
8	3.86	0.62	3	16.06
9	3.11	0.57	3	18.33
10	2.84	0.64	3	22.54
11	3.91	0.71	3	18.16

12	3.62	0.53	3	14.64
معدل الكلي	3.61	0.59	3	15.61

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS VERSION 25)

تبين لدينا من الجدول السابق (6) أن الوسط الحاسبي لكل فقره أكبر من الوسط الحسابي المفترض (3) حسب مقياس ليكرت الخماسي ، عدا الفقره السابعة والعاشرة والسادسة فهي أقل من الوسط الحاسبي المفترض ، ولكن معدل الوسط الحسابي لجميع الفقرات هو (3.61) هو اكبر من الوسط الحسابي المفترض ومعدل متوسط الانحراف المعياري للمحور ككل (0.59) مما يشير الى درجة تباين منخفضة في استجابات عينة الدراسة، وقد بلغ معمل الاختلاف الكلي للمحور (15.61%) وهو مايشير الى مستوى متوسط من التجانس في الاجابات العينة ويعد مقبولا في الدراسات الاجتماعية، وبالتالي مما يعزز من اتفاق اراء العينة الدراسة حول تجانس فقرات المحور وارتباطها مع موضوع الدراسة

الجدول رقم (7) اختبار One sample Test

الفقرة	قيمةT	Df	Sig	الدلالة
1	9.81	29	0.000	معنوي
2	4.79	29	0.000	معنوي
3	4.75	29	0.000	معنوي
4	6.42	29	0.000	معنوي
5	7.974	29	0.000	معنوي
6	-0.98	29	0.185	غير معنوي
7	0.237	29	0.266	غير معنوي
8	7.58	29	0.000	معنوي
9	1.055	29	0.165	غير معنوي
10	-1.367	29	0.169	غيرمعنوي

11	7.01	29	000	معنوي
12	6.39	29	000	معنوي
الكلي	3.333	29	0.002	معنوية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS VERSION 25)

يتبين من الجدول رقم (7) أن جميع الفروق بين وسط الاختبار (3) وأوساط الإجابات هي فروق حقيقية لأن القيمة المعنوية أقل من (0.05) عدا الفقرة (6 ، 7 ، 9، 10) حيث لم تظهر القيمة المعنوية اختلافا ذا دلالة معنوية بين وسط إجابات أفراد العينة ووسط الاختبار. وتظهر قيمة T موجبة لكل الفقرات باستثناء الفقرتين السادسة والعاشرة مما يعني أن النتائج إيجابية أي ان وسط الإجابات أعلى من وسط الاختبار. ولاختبار الفرضية الثانية يتم احتساب قيمة T للدرجة الكلية للمحور الاول حيث كانت قيمة T موجبة وتظهر الفروق حقيقة بين متوسط العينة ومتوسط الاختبار حيث بلغت القيمة المعنوية اقل من 0.05 .

الفرضية الثالثة الصفرية:لا توجد علاقة بين التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي المستقل لتكون حلقة تكاملية بينهما مما يعزز على تحسين العرض والافصاح المحاسبي عند مستوى دلالة الاحصائية (0.05).ولاختبار هذه الفرضية، تم استخدام معامل الارتباط (Pearson Correlation) لقياس العلاقة بين محور التدقيق الشرعي الداخلي ومحور التدقيق الشرعي الخارجي، بوصفهما يمثلان طرفي العلاقة التكاملية التي يُفترض أن تنعكس على جودة العرض والإفصاح المحاسبي **كما موضح في الجدول (8) :**

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	r correlation	df	القيمة الاحتمالية (pave)	الدلالة
محور اول	3.71	0.46	40.48	28	32.0	معنوي
محور ثاني	3.61	0.59				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS VERSION 25)

يتضح من الجدول ان قيمة معامل الارتباط (r) بين المحورين بلغت (40.48) مما يشير الى وجود علاقة ايجابية متوسطة كما تبين القيمة الاحتمالية المصاحبة لهذا الارتباط (0.032) وهي اصغر من (0.05) مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المحورين الاول والثاني وبهذه النتيجة تقبل الفرضية البديلة وترفض الفرضية الصفرية. أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، ويمكن اعتبار هذه العلاقة بداية لتكامل وظيفي يُسهم في تحسين العرض والإفصاح المحاسبي في البنوك الإسلامية ضمن بيئة الدراسة.

الفرضية الرابعة الصفرية: لاتوجد اثر للتكامل بين التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي في تحسين العرض والافصاح المحاسبي عند مستوى دلالة الاحصائية (0.05).

وضعت هذة الفرضية لاختبار العلاقة بين درجة التكامل في عمليات التدقيق الشرعي – الداخلي والخارجي (المتغير المستقل) – ومدى تاثيرها على تحسين العرض والافصاح المحاسبي (المتغير التابع) في البنوك الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق واشتملت المعايير الاحصائية التالية لبيان هذا التاثير:

1. **معامل التحديد(R^2):**

أظهرت نتائج النموذج أن نسبة التفسير التي يقدمها المتغير المستقل(التكامل بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي المستقل) بلغت 23.4%، أي أن نحو ربع التغيرات الحاصلة في مستوى الإفصاح والعرض المحاسبي يمكن إرجاعها إلى التكامل بين التدقيقين الداخلي والخارجي، بينما تبقى النسبة الأكبر (76.6%) خاضعة لعوامل ومتغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج الإحصائي.

2. **اختبار (t) لقياس معنوية العلاقة:**

بلغت قيمة (t) للمعلمة المرتبطة بالمتغير المستقل (التكامل بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي المستقل) (3.343)، وكانت القيمة الاحتمالية المصاحبة لها (0.004)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). وهو ما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين . وبناءً عليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة ، أي أن التكامل بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي له تأثير معنوي في تحسين العرض والإفصاح المحاسبي في البنوك الإسلامية .

3. **اختبار (F) لقياس صلاحية النموذج ككل:**

سجلت قيمة(11.468) (F) ، وكانت القيمة الاحتمالية (0.000)، وهي كذلك أقل من (0.05)، مما يؤكد أن النموذج الإحصائي المستخدم يتمتع بمعنوية مقبولة، ويُعتمد عليه في تفسير العلاقة بين المتغيرات.

4. **معادلة النموذج الإحصائي :**

ويمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرين وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي :

$$Y=b0+b1X+u$$

حيث يشير Yإلى مستوى تحسين العرض والإفصاح المحاسبي، ويمثل X التكامل بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، بينما يُعبّر uعن العوامل العشوائية أو غير المفسّرة في النموذج

الجدول (9)

تأثير المتغير المستقل التكامل بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي في تحسين العرض والإفصاح المحاسبي

المتغير التابع / المتغير المستقل	تحسين العرض والإفصاح المحاسبي			
	الثابت–C	B	F	$\overline{R}_2$
التكامل بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي	3.670 (11.188) T ** P (0.000)	0.072 (3.343) T ** P (0.004)	11.468 (0.000) P **	%23.4

n= 30 **معنوي عند مستوى المعنوية 0.05) ≤ P–value

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS VERSION 25)

المبحث الرابع :الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: الاستنتاجات

1. تم التوصل من خلال نتائج التحليل أن هناك ارتباطًا معنويا بين عمل التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي في البنوك الإسلامية، مما يشير إلى إمكانية التعاون الفعّال بينهما بشكل دوري ومنتظم
2. النتائج الايجابية بين التكامل في بيئة التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي مما يعزز من فتح المجال لتنسيق الجهود الرقابية لذالك يعزز من العرض والافصاح المحاسبي للمستخدمين.
3. اوضحت نتائج الاختبار الانحدار أن التكامل بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي لها اثر معنوي في تحسين جودة العرض والافصاح المحاسبي ومما يزيد من موثوقية ومصداقية التقارير المالية في بيئة المصارف الاسلامية في اقليم كوردستان العراق.
4. الاعتماد على كل من التدقيق الداخلي والخارجي بشكل تكاملي قد يُسهم في سد الفراغات ومعالجة نقاط الضعف الرقابية ويقلل من الأخطاء أو التجاوزات.

5. أظهرت نتائج التحليل الى عدم التعاون والتكامل والتنسيق المستمر والمنتظم بين الجهتين الشرعيتين قد يؤدي إلى ضعف في مصداقية التقارير المحاسبية، خاصة في المؤسسات التي تلتزم بأحكام الشريعة.

ثانيًا: التوصيات

1. التزام المصارف الإسلامية في الإقليم بوضع آليات واضحة تُنظم العلاقة بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي لتوحيد الرؤى وضمان التناسق.
2. من المهم اجراء لقاءات أو دورات تدريبية تجمع بين افراد التدقيق الشرعي من داخل المصرف وخارجه لتعزيز الفهم المشترك والارتقاء بالرقابة.
3. من الضروري أن تتبنى البنوك أدلة عمل تتضمن تعليمات واضحة لتوثيق التعاون بين التدقيقين، مع تحديد المسؤوليات بدقة.
4. ينبغي على الجهات الرقابية أو الهيئة الرقابة الشرعية في الاقليم الى تطوير تعليمات خاصة تُشجع البنوك الإسلامية على بناء جسور تنسيق بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي.
5. يقترح أن تتابع الإدارات العليا بشكل دوري مدى التفاعل بين الوظيفتين الشرعيتين، وتقييم نتائجهما في تحسين الإفصاح المالي.
6.

References:

1. (AAOIFI, 2015) Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) (2015) *Sharia Auditor and Supervisor Program Manual*. Bahrain: AAOIFI.Available at: https://aaoifi.com
2. (AAOIFI, n.d.) Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (n.d.) *Official Website*. Available at: https://aaoifi.com.
3. Al- Azmi, K.S. (2021) 'Sharia audit in Islamic banks and the impact of Sharia supervision (Kuwait as a model): A jurisprudential banking study', *Journal of the Faculty of Sharia and Islamic Studies – Yarmouk University*, 41(December), p. 1889. https://doi.org/10.21608/bfsa.2021.229075
4. Al- Dal Din, M.A. (2012) *Governance: Its Foundations, Principles, and Impact on Practice in Sharia Boards*. World Islamic Finance Forum, Kuala Lumpur, Malaysia https://primefinancedisputes.org

5. Al-Deek, Mohammad Yousif. (2016). *Sharia Supervision in Islamic Banks under Economic Transformations. Arab Journal of Science and Research Publishing, 2*(8), p.141. Available at: https://journals.ajsrp.com/index.php/ajsrp/article/view/1510
6. Al- Hashaykeh, M.T.A. (2019) *The possibility of applying external Sharia audit on Jordanian Islamic banks*. Unpublished Master's thesis. https://search.mandumah.com/Record/1103669/Cite
7. Al- Makari, H.J. (2021) *Integration between internal and external auditing and its impact on strengthening the internal control system*. Unpublished Master's thesis, Syrian Arab Republic. **http://eresearch.hiba.edu.sy/ar/thesis/760**
8. Al- Sarraf, S.N.M. and Al- Ta'i, B.F.K. (2022) 'The impact of sustainability accounting disclosure on the quality of financial reports of Iraqi economic units', *Journal of Al- Rafidain University College for Sciences*, 22(2), pp. 217–222. Available at: https://doi.org/10.55562/jrucs.v52i2.55 https://jrucs.iq/index.php/JAUCS/article/view/553
9. Al- Shafra, M.A.R., Abdullah, A.S. and Nordin, K. (2022) 'External Sharia Audit and Its Relationship with Sharia Governance Elements: A Comparative Analytical Study', *International Journal of Al- Turath in Islamic Wealth and Finance*, 3(2), pp. 44–79. Available at: https://journals.iium.edu.my/iiibf-journal/index.php/ijaiwf/article/view/685
10. Al- Siddiq, B.I., Ahmed, Z.A.A. and Mousa, S.H.I. (2024) 'Accounting disclosure of social responsibility and its role in achieving competitive advantage in the Sudanese banking sector', *Benki Journal of Financial and Banking Studies*, 4(7), pp. 1–15. Available at: https://doi.org/10.56989/benkj.v4i7.1039 .
11. Al- Ya'eed, A. (2020) *Sharia Governance Standards for Islamic Financial Institutions*, Central Bank of the United Arab Emirates, 21 April, p. 6. https://rulebook.centralbank.ae/ar/rulebook
12. Arini, A.S.A., Kesuma, S.A. and Muda, I. (2023) 'A systematic literature review in Shariah audit', *Journal of Islamic Finance and Business Research*, 5(1), pp. 1137–1154. Available at: https://doi.org/10.12345 .
13. Baradiya, H. and Belazzouz, B.A. (2015) 'The importance of disclosure according to Islamic financial accounting standards to support governance in Islamic financial institutions', *Journal of Economic Sciences, Management and Commercial Sciences*, Issue 14, pp. 74–95. https://doi.org/10.12816/0020929. https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/324/9/14/12425 https://asjp.cerist.dz/en/article/12425

14. Boudlal, H. and Malti, S. (2019) 'Sharia audit and Sharia supervision between reality and expectations in light of Algeria's move toward Islamic banking', *Al-Hadath Journal for Financial and Economic Studies*, Issue 2, June, p. 23. Available at: https://asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/864. (ASJP)
15. Faza, M. and Badwan, N. (2024) 'Compliance of Sharia audit in Islamic banks and Islamic financial institutions in Palestine: A literature review', *Journal of Islamic Economics and Finance Studies*. Available at: https://ejournal.upnvj.ac.id/JIEFeS/article/view/7712 . https://journals.ekb.eg/article_229075.html
16. Jaafar, M. and Abu Aisha (2019) *The role of internal Sharia audit in reducing Sharia violations: Jordan Islamic Bank as a model*. University of Jordan, Faculty of Sharia. **https://www.ju.edu.jo**
17. Jasser, M.O. (2009) *External Sharia Auditing*. Paper presented at the First Sharia Audit Conference, Kuwait. pp. 16–17. Available at: https://ebook.univeyes.com/6558
18. Khaleef, I. and Bougsa, S. (2022) 'The reality of Sharia audit in Al Salam Bank Algeria – Istisna'a contract as a model', *Scientific Research Notebooks*, 11(20), pp. 171–202. Available at: https://asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/595 (ASJP)
19. Munia, H. and Al- Aqrib, K. (2024) 'Presentation and disclosure in the income statement of Islamic banks according to AAOIFI accounting standards – Case study of Al- Rajhi Bank', *Journal of Legal and Economic Studies*, 7(2), pp. 283–288. https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/649/7/2/257414
20. Saleh Hamd, N.H., Lubis, A. and Mohd Balwi, M.A.W.F. (2023) 'The Impact of Compliance on Sharia Governance in Islamic Banks', *Online Journal of Islamic Management and Finance*, 3(2), pp. 61–73. Available at: https://doi.org/10.22452/ojimf.vol3no2.5
21. Sharif, H.A.K.A. (2024) 'The impact of accounting disclosure of exchange rate changes on investment efficiency in SMEs – Field study', *Scientific Journal for Financial and Administrative Studies*, Special Issue, Part 4. https://doi.org/10.21608/masf.2024.375191 https://journals.ekb.eg/article_375191.html